مقدمة

إن الهدف الأرقى والأهم الذي تسعى إليه التشريعات الجزائية هو أن يصيب القاضي الحقيقة في حكمه سواء بالإدانة أو بالبراءة، وهو لا يصل إلى هذه الحقيقة ما لم يكن لديه يقين يؤكد حدوثها فيقين القاضي وحده أساس كل عدالة إنسانية وهو مصدر ثقة المواطنين، حيث أن الجريمة واقعة استهلكت زمنها بانتهائها إلى الماضي الذي لا تستطيع المحكمة إعادة بنائه بغية الوقوف على حقيقة الوقائع والأشياء، لذا كان عليها أن تلجأ إلى وسائل من شأنها أن تعيد أمامها رواية وتفصيل ما حدث، وهذه الوسائل هي أدلة الإثبات التي يعتمد عليها القاضي في تحقيق الوقائع القانونية والوصول إلى تكوين اقتناعه من حيث وقوع الجريمة أو عدم وقوعها ومن حيث إسنادها ماديا أو معنويا إلى المتهم أو براءته منها.

لذلك نجد المشرع الجزائري أورد أدلة الإثبات ضمن قانون الإجراءات الجزائية وتتمثل هذه الأدلة في الاعتراف، الشهادة، المحررات، القرائن والخبرة وهذه الأخيرة هي فحوى دراستنا حيث يلجأ إليها القاضي في المسائل التقنية التي لا يكون ملما بها كونها تحتاج التخصص.

لذا يندب من هم مؤهلين لذلك من فنيين وذوي الاختصاص والذين يطلق عليهم تسمية الخبراء، فالخبرة لطالما سلطت الضوء على بؤر مبهمة لعدة قضايا كانت تشغل الرأي العام وترعبه، ورغم ذلك فإنها تخضع شأنها شأن وسائل الإثبات الأخرى لسلطة القاضي التقديرية، إلا أنه علميا غالبا ما يأخذ بها القاضي كونها تتصف بالعلمية والدقة وهي بذلك قد تكون دليل إثبات أو دليل نفي وبالتالي قد تثبت إدانة المتهم كما قد تنفي عنه التهمة فيصدر القاضي حكم البراءة في حقه.

ولكن رغم أن الخبير ذو اختصاص في مجاله إلا أنه في إعداده لتقرير الخبرة قد يخطأ وفي ذلك تترتب عليه المسؤولية الجزائية، فهو ليس محصنا أو بعيدا عن الملاحقة إذا أفشى سرا أو تلقى رشوة أو شهد زورا أو ارتكب تزويرا فهذه المسؤولية تجد أساسا قانونيا لها في قانون العقوبات الجزائري.

فالمسؤولية الجزائية للخبير القضائي تعد من أهم الموضوعات القانونية خاصة في العصر الحديث، بعد أن خطت القوانين الوضعية خطوات كبيرة في التقدم العلمي والحضاري حيث استقطب هذا الموضوع اهتمام العديد من الفقهاء القانونيين و ركزوا اهتمامهم على بيان مدى

مسؤولية الخبير القضائي من الناحية الجزائية، وذلك لأن هذا الأخير يكون مطوقا بنوع من المسؤولية في المساس بحرية المتهم متى صدرت في حقه عقوبة بناءا على تلك الخبرة.

ويعد موضوع (مسؤولية الخبير في قانون العقوبات الجزائري) من بين أهم مواضيع القانون الجنائي حديثًا.

لذلك سنتعرض لموضوع مسؤولية الخبير في قانون العقوبات الجزائري من خلال الرجوع إلى أحكام قانون العقوبات الجزائري.

إن دراسة موضوع مسؤولية الخبير في قانون العقوبات الجزائري يكتسي أهمية بالغة من الناحية **العلمية** بحيث تبرز أهمية هذا البحث في أنه يتناول مسألة على قد كبير من الأهمية والخطورة في آن واحد فهو يعالج مسؤولية الخبير الجزائية، ذلك الشخص الذي يعد من أهم أعوان القاضي الذي تبنى الكثير من الأحكام القضائية على تقرير خبرته خاصة و أن الالتجاء إلى الخبرة أصبح أمرًا واسع الانتشار نظرًا لطبيعة الدعاوى أمام المحاكم.

كما إن التطور الإنساني وما لحقه من إنجازات مختلفة في جميع الميادين العلمية وما آلت إليه وحققته من اختراعات حديثة، أدى إلى تشابك مصالح الأفراد وتضاربها تجاريًا، واقتصاديًا واجتماعيًا مما أدى إلى تطور طبيعة النزاعات المعروضة على القضاء كنتيجة حتمية لذلك.

أما الأهمية **العملية** للموضوع تتجسد في أن القاضي قد يتعرض أثناء فصله في النزاع المعروض عليه إلى مسائل ذات طبيعة فنية علمية خارجة عن اختصاصه ومداركه لذا أجاز له المشرع الجزائري الاستعانة بأهل المعرفة والخبرة.

كما تنبع أهمية هذا الموضوع من خلال الدور الذي يقوم به القاضي على الساحة القضائية والجرائم التي يتصور وقوعها من جانب الخبراء فيما يتعلق بخبرتهم، لذلك اعتنى المشرع الجزائري كغيره من التشريعات بهذا الموضوع في عدة مواد من قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وكذا في قانون الإجراءات المدنية وأيضا حدد تنظيم مهنة الخبير القضائي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 310/95 ذلك لأن الشخص المؤهل لهذه الخدمة يكون تحت خدمة العدالة.

ونظرا لما يحتله موضوع مسؤولية الخبير في قانون العقوبات الجزائري من أهمية إلا انه يطرح بعض الإشكاليات التي تحتاج الدراسة.

فانطلاقا من هذه الفكرة ارتأينا أن نطرح الإشكال التالي :

ماهي حدود المسؤولية الجزائية للخبير القضائي في ظل قانون العقوبات الجزائري ؟

و يتمخض عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية أساسية:

***ماهو مفهوم الخبرة القضائية؟**

***ماهي القواعد المنظمة لاعتماد الخبراء؟**

***ماهي الجرائم التي يرتكبها الخبير بمناسبة تأديته لمهامه؟ وماهي العقوبات المقررة له ؟**

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه الخبرة في الدعوى العمومية باعتبارها تمثل احد الأدلة التي يستند عليها القاضي الجزائي لتكوين عقيدته واستخدام منطقه القضائي في التوصل إلى الحقائق العديد من القضايا المطروحة أمامه ، لذا كان من الضروري اختيار هكذا موضوع لدراسته حتى يتسنى لنا معرفة الأفعال التي تقع من خبير قضائي و التي جرمها المشرع الجزائري ، ورغبتنا كذلك في اختيارنا لهذا الموضوع الذي يعتبر في نظرنا من أهم وأدق الموضوعات القانونية هذا من جهة ومن جهة أخرى انه موضوع لم يسبق الخوض فيه بشكل مستقل ومنفرد في إطار القانون الجزائري على حسب اطلاعنا

إن لكل دراسة أو بحث علمي هدف أو غرض يتجه إليه، حتى يكون له قيمة علمية فإن الهدف من هذه الدراسة هو بيان الحكم القانون للجرائم التي يرتكبها الخبراء أثناء قيامهم بالمهنة المسندة إليهم، وأيضا بيان أوجه القصور التشريعي لدى المشرع الجزائري بخصوص تنظيم الخبرة ومن ثم الخروج بنتائج واقتراحات تعالج هذا القصور.

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لما تفرضه طبيعة الموضوع لأن في هذه الدراسة سنحاول إلقاء الضوء على الجرائم التي تقع من جانب خبير قضائي والعقوبات المقررة له وفقا للمنظور القانوني وفي ظل أحكام قانون العقوبات الجزائري.

أما عن الصعوبات التي واجهتنا خلال عملية البحث في هذا الموضوع قلة المراجع المتخصصة في بعض جزئيات الموضوع وخاصة المراجع المتعلقة بالتشريع الجزائري .

ومن أجل الوصول للأهداف المرجوة من هذه الدراسة وتقديم الحلول لإشكالية البحث تم وضع خطة تتشكل من فصلين حيث نتناول في الفصل الأول ماهية الخبرة القضائية أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الجرائم التي يرتكبها الخبير والعقوبات المقررة لكل جريمة.

وأخيرًا نختم موضوع الدراسة بخاتمة نعرض فيها أهم النتائج المتوصل إليها ووضع مجموعة من الاقتراحات الخاصة بهذا الموضوع.